- الاستثمار الفلاحي والفجوة الغذائية في الجزائر –
- الطمـوح والتحــدي -

أ.د. رزيق كمال*

د. منصوري الزين**

Résumé

Le déficit alimentaire arabe connait une croissance continue, selon l'Organisation arabe pour le développement agricole en 2010 il s'élève à près de 37 milliards de dollars, dont les 21,5 milliards de dollars sont consacres aux céréales seulement, alors que la valeur de ce déficit était 37,7 milliards de dollars en 2009, et 43,2 milliards de dollars en 2008, et selon les spécialistes, cet écart sera sujet d'une augmentation dans les années à venir tant que les efforts concertés à tous les niveaux pour les réduire ne sont pas suffisants.

Afin de maitriser cette situation, un grand nombre de programmes d'urgence pour la sécurité alimentaire au niveau national, régional et international, pour remédier à ce problème, et à réduire ce déficit alimentaire de manière durable ont été lancés. Et comme Le volume des investissements dans le secteur agricole joue un rôle primordial pour atteindre ces objectifs, les pays avec différents niveaux de développement multiplient le volume de l'investissement agricole pour remédier à cette lacune et réduire la gravité de ce phénomène.

Mots clés : Investissement agricole, Le déficit alimentaire, développement économique

* أستاذ، جامعة البليدة 2 – الجزائر.

** أستاذ محاضر قسم أ، جامعة البليدة 2 – الجزائر.

المستخلص: يعرف العجز الغذائي العربي تناميا مستمرا، فحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية فإنه بلغ سنة 2010 ما يقارب 37 مليار دولار منها 21.5 مليار دولار تخص الحبوب وحدها، بينما بلغت قيمة هذا العجز 37.7 مليار دولار سنة 2009، و43.2 مليار دولار سنة 2008، وحسب المختصين فإن هذه الفجوة ستبقى مرشحة للاتساع في السنوات القادمة ما لم تتضافر الجهود وعلى كافة المستويات لتقليصها. الطارئة للأمن الغذائي علـــى ولهذا الشأن سطرت العديـد من البرنامج المستوى القطري والإقليمي، والدولي، لتدارك هذه المشكلة، وإلى تقليص الفجوة الغذائية بشكل مستدام. وباعتبار أن حجم الاستثمار في القطاع الزراعي يلعب دورا رياديا لبلوغ هذه الأهداف، لذلك نجد الدول على اختلاف مستوى التنمية بها تضاعف من حجم الاستثمارات الزراعية لتدارك هذه الفجوة والتقليل من حدة الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الفلاحي، الفجوة الغذائية، التنمية الاقتصادية

مقدمـة:

إن الزراعة الحديثة، كي تحقق إنتاجية عالية، تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، إلا أن حصة القطاع الفلاحي والزراعي الجزائري من إجمالي الاستثمارات ظلت ضئيلة جدا خاصة في السنوات الماضية وهذا زيادة إلى عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بتشجيع ومساندة هذا القطاع الهام.

إن تحقيق الأمن الغذائي والرفع من مردودية القطاع الفلاحي في الجزائر يبقى رهين إنعاش الاستثمارات العامة والخاصة في الميادين ذات الأولوية الكفيلة بتحسين إنتاج هذا القطاع وتثمين وحماية منتوجه.

لذلك فإن هذه الورقة البحثية تحاول البحث في آليات تشجيع وترقية الاستثمارات الفلاحية باعتبارها أهم العوامل المعززة والداعمة للأمن الغذائي في الجزائر، من خلال العمل على تعزيز عناصر القوة والريادة التي تتمتع بها مقومات الزراعة في الجزائر، وانتهاز فرصة الطفرة النفطية وتحسن مداخيل البلاد والاستفادة من المؤهلات التي تتوفر عليها من أجل بلوغ المستوى المنشود.

لتحليل وإثراء الموضوع فإننا نقترح المحاور الآتية:

- مفهوم الأمن الغذائي
- مقاربة الجزائر لمشكلة الأمن الغذائي من منظور الاستثمار الفلاحي
- تحليل أسباب قلة الاستثمارات في القطاع الزراعي
- اليات تشجيع ودعم الاستثمار في القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي
- البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2011-2031) ونصيب الجزائر منه

أولا : مفهوم الأمن الغذائي

قبل الخوض في هذه المقاربة فإنه من الأفضل تحديد مفهوم الأمن الغذائي،و ذلك بطرح التساؤل التالي: فما هو الأمن الغذائي؟

حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإنه (يوجد الأمن الغذائي عندما تكون لجميع السكان، في جميع الأوقات، فرصة الحصول على الغذاء الكافي والسليم والمغذي بما يفي باحتياجاتهم التغذوية وأفضلياتهم الغذائية للتمتع بحياة نشطة وصحية).

وحسب هذه المنظمات فإنه هناك ثلاثة مستويات، فهناك الأمن الغذائي الفردي، يهتم بمدى قدرة الفرد على الحصول على غذاء متوازن من ناحية الكالوريات والبروتينات (وخاصة البروتينات الحيوانية)، وهناك الأمن الغذائي الأسري، وهو يتعلق بالتوزيع الغذائي بين أفراد الأسرة الواحدة، وثمة، أخيرا، الأمن الغذائي على الصعيد الوطني، الذي يعني قدرة دولة أو مجموعة ما على تأمين الغذاء لأفرادها. يتجلى، إذن،أن الأمن الغذائي لا يعني فقط وفرة الغذاء عبر الإنتاج أو الاستيراد، بل يطرح، كذلك، مشكل التوزيع داخل الأسرة وبين الفئات المختلفة التي تكون المجتمع أو الدولة.

ثانيا: مقاربة الجزائر لمشكلة الأمن الغذائي من منظور الاستثمار الفلاحي

الجزائر رغم المجهودات المبذولة في مجال تنمية القطاع الفلاحي فإنها مرشحة لتكون ضمن البلدان التي يجب أن تحذر من الوضع الغذائي العالمي الحرج، نظرا للتبعية الغذائية التي تشكو منها تجاه الخارج، والتي تشكل فيها المواد الغذائية المستوردة نسبة70 إلى 80% من الوجبة الغذائية اليومية، وهي نسبة مرتفعة سجلت معها فاتورة الاستيراد سنة 2007 قيمة 4,8 مليار دولار أمريكي، لترتفع الى ما يقارب 10 مليار دولار عام 2011 خاصة في الحبوب (القمح الصلب واللين والشعير والذرة) التي يشكل فيها الاستهلاك نحو 25% من نفقات ميزانية الأسرة. وهي أكبر نسبة في العالم إلى جانب مادة الحليب، التي بلغت وارداتها السنوية خلال الفترة 2000 إلى 2005 متوسط 50% من نفقات الاستهلاك. كما أن معدل تغطية الإنتاج الوطني للاستهلاك في المادتين المذكورتين مازال ضعيفا وهو 34% للحبوب و50% للحليب. وعليه فإن ظاهرة نقص التغذية مازالت قائمة رغم تراجعها من نسبة 12,10% من السكان سنة 2000 إلى 6,8% سنة 2004 حسب أرقام برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD. وهي ظاهرة فقر تركزت في مناطق الريف بنسبة 70%، ومست في الوسط الريفي 7,8% من سكانه وفي الوسط الحضري 4,8%. وتعتبر على أي حال نسبة نقص التغذية مرتفعة بلغ معدلها الوطني المتوسط 6,8% وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمثيلتها في ألمانيا وهي 2,5% وفي الأرجنتين وهي 3% [1].

وهناك العديد من العراقيل والموانع التي تحول دون تحقيق أمننا الغذائي.

[1] - الأمن الغذائي، ضرورة تبني مقاربة مدمجة بين دول حوض المتوسط العشر، مقال متاح على الموقع : http://www.djazairess.com/aps بتاريخ 2012/02/06.

2-1- الصعوبات التي تعوق تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

ثمة صعوبات ثلاث تعوق تحقيق هدف الأمن الغذائي، تتمثل الصعوبة الأولى في وضعية العقار الزراعي، وتتجلى الثانية في ندرة المياه، وتكمن الثالثة في تعذر الحصول على التمويل من البنوك، هذه الصعوبات مترابطة، فمشكل الماء يطرح التحكم في تكنولوجيا الاقتصاد في الماء وتوزيعه توزيعا عادلا بين المناطق السقوية والمناطق غير سقوية (هضاب عليا)، وبين المساحات الكبري في الجنوب والصغرى في الشريط الساحلي شمالا. وإذا سلمنا أنه لا يمكن الوصول إلى الأمن الغذائي في ظل الإنتاج المعاشي، فيجب توفير التمويل للاستغلاليات الصغيرة، والتي يمكن حلها عبر القروض الصغرى،التي لا تتطلب ضمانات أو رهنا.حيث شكلت القروض الصغرى عبر العالم إمكانية لتمويل مشاريع صغيرة فلاحيه وغير فلاحيه، تساهم في رفع الإنتاجية وخلق منصب شغل وتسهل الأمن الغذائي. وهنا لابد من ملاحظة سيادة قلق كبير من تداعيات العولمة وتحرير الأسواق، بحيث سيجري تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء،إذا لم يتم التحكم في بعض الأمور عبر تدخل الدولة،ومبادرات الجمعيات التي تعمل على محاربة الفقر في العالم الريفي. لأنه يثار تساؤل جوهري وأساسي خلال هذه المرحلة ويتعلق بمدى استعداد الدولة لحماية أمن البلد الغذائي، في ظل الاتفاقيات التي تكرس الانفتاح.

2-2 تحليل أسباب قلة الاستثمارات في القطاع الزراعي

إن حصة القطاع الزراعي الجزائري من إجمالي الاستثمارات ضئيلة جدا خاصة في السنوات الماضية وهذا زيادة إلى عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بتشجيع ومساندة هذا القطاع الهام.

إن الزراعة الحديثة، كي تحقق إنتاجية عالية، تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، وفي هذا الإطار ظل القطاع الزراعي يعاني من عدة معوقات في ظل انعدام موضوعية في معايير توزيع القروض على الفلاحين.

وترجع قلة الاستثمارات في القطاع الزراعي إلى جملة من الأسباب والعوامل يمكن تلخيصها وحصرها فيما يلي [2] :

أ- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية :

إن المؤشرات الاقتصادية تبيّن أن الإصلاحات الزراعية، التي تم إنجازها لم تحقق تقدما ملموسا يذكر في زيادة المساحات المزروعة فلم تزد إلا بمعدل ضعيف سنويا مقارنة بمستوى الطلب على الغذاء الذي يزداد بمعدل أعلى مقابل نمو بطيء للإنتاج.

زيادة إلى هذا لم تنجح الإصلاحات الزراعية لضعف البنية التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع ولعدم العناية كذلك لمعايير ومواصفات الجودة ولضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الجزائرية بالإضافة إلى نقص متخصصين في التسويق.

إضافة لهذه النقائص المذكورة، من الناحية الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى عوامل أخرى أهمها [3] :

- سوء إدارة القطاع الزراعي،
- إعطاء أولوية للأهداف السياسية،
- قلّة الاختصاصيين في علم الفلاحة.

[2] - إسماعيل عرباجي، الأمن الغذائي والعولمة، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي حول الأمن الغذائي العربي، المنظم من طرف الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، أيام 24/23 أفريل 2008، الجزائر العاصمة.، ص 4.

[3] - اسماعيل عرباجي، **الأمن الغذائي والعولمة**، مرجع سابق، ص 5

ب- ضعف سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها :

إن الجزائر بذلت جهود لا يستهان بها وأسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الأهداف المنتظرة وذلك نتيجة عوامل عدّة أهمها[4] :

- ضعف التنسيق بين المؤسسات المكلفة بالإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي،

- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية،

- عدم دراسة مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وعدم توظيف نتائجها، وتحديد الأولويات،

- عدم استقرار السياسات الزراعية واستمرارها لمدّة زمنية لإعطاء النتائج المرجوة منها.

ج- تحول الأسواق الخارجية وتدهور الزراعة المحلية

تتحول أسواق رأس المال الخارجية وكذا أسواق الإنتاج تدريجيا نحو سلوك جديد على وقع ارتفاع أسعار النفط لتهدد الأمن الغذائي في كل الدول المرتبطة بتلك الأسواق بشكل أو بآخر.وهكذا تحول الاستثمارات الخارجية من الطاقة الى المعادن والحبوب مما زاد من الطلب الإجمالي على مخزونات الغذاء فارتفعت أسعارها بعد أن شح المعروض منها. وتحولت الشركات الرأسمالية الكبرى من احتكار النفط الى احتكار الحبوب والذهب. أما الدول الرأسمالية فتتحول تدريجيا الى استغلال الأرض في إنتاج الطاقة الحيوية مما زاد من زراعة المنتوجات النباتية المعدة للطاقة على حساب منتوجات الغذاء، أما المجتمعات كثيفة السكان مثل الهند والصين فقد تحول سلوكها الاستهلاكي إلى الطلب على اللحوم والأجبان مما ضاعف الطلب على غذاء الماشية وزاد من أسعارها. كل شيء يتحكم في اتجاهات الأسواق تغير عدا وضعية

[4] - اسماعيل عرباجي، **الأمن الغذائي والعولمة**، مرجع سابق، ص 8.

السياسات الاقتصادية والزراعية في الدول النامية ومنها الدول العربية التي ازدادت تدهورا.

ثالثا : اليات تشجيع ودعم الاستثمار في القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي

لتحديد ورسم السياسات لتشجيع ودعم الاستثمار في القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي، فإنه جدير بالبحث عن العوامل الداعمة والمعززة للأمن الغذائي، التي يعتبر الاستثمار في القطاع الزراعي واحد من هذه العوامل.

3-1 العوامل الداعمة والمعززة للأمن الغذائي

تتمثل هذه العوامل في النقاط التالية [5]:

أ- **إيجاد وبعث بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مواتية**: هذه البيئة المطلوبة تستهدف إيجاد أفضل الظروف لاستئصال الفقر وإحلال السلام الدائم، وتستند إلى المشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء، باعتبار ذلك أقوم سبيل يقود إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع. إن البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المواتية التي يسودها السلام والاستقرار لهى الركيزة الأساسية التي تمكن الدول من إيلاء أولوية كافية للأمن الغذائي، ولاستئصال الفقر، وللتنمية الزراعية والسمكية والحرفية والريفية المستدامة. كما أن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، بما فيها الحق في التنمية، والإنجاز المطرد لحق الجميع في الحصول على غذاء كاف، والمشاركة الكاملة والمتكافئة للرجال والنساء تعد أيضا شروطا ضرورية لبلوغ غايتنا المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام للجميع .

[5] - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، التقرير النهائي للدورة السابعة والعشرون بعد المائة، روما، 2004/03/29، متاح على الموقع http://www.fao.org/docrep/meeting/008/

ب- إرساء وبعث سياسات تهدف إلى استئصال الفقر والقضاء على انعدام المساواة: تستهدف هذه السياسات بالخصوص تحسين الفرص المادية والاقتصادية للناس كافة في الحصول، في جميع الأوقات، على أغذية كافية وسليمة ووافية يستفاد منها استفادة فعالة.

إن ضمان فرص الحصول على أغذية وافية تغذويا وسليمة أمر جوهري لتمتع الأفراد بمستوى معيشي كريم وللتنمية القطرية والاجتماعية والاقتصادية، وفقا لما جاء في الإعلان العالمي بشأن التغذية، (الصادر عن المؤتمر الدولي المعنى بالتغذية) روما، 1992، فكل بلد من بلدان العالم يضم أفرادا وأسرا وجماعات يعانون من الحرمان والحساسية للاختلالات الغذائية ويعجزون عن إشباع احتياجاتهم. ويلاحظ أن النساء تشكلن 70 في المائة من مجموع الفقراء، وهو أمر ينبغي أخذه في الاعتبار لدى الإعداد للتدابير الرامية إلى استئصال الفقر. إذ حتى عندما تكون الإمدادات الغذائية كافية بشكل عام، فإن الفقر يحول دون حصول جميع الناس على الأغذية اللازمة كما ونوعا لسد احتياجاتهم. كما أدى النمو السكاني السريع، والفقر في الريف، إلى هجرة مفرطة صوب المناطق الحضرية نجمت عنها آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية وتغذوية سلبية خطيرة.

ج- بعث السياسات والممارسات المستدامة والقائمة على المشاركة وتضافر جهود الجميع :

هذه السياسات تعد جوهرية لتوفير الإمدادات الغذائية الكافية والموثوق بها على المستويات الأسرية والقطرية، ولمكافحة الآفات والجفاف والتصحر، وذلك بالنظر إلى ما للزراعة من طابع متعدد الوظائف [6].

[6] - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، التقرير النهائي للدورة السابعة والعشرون بعد المائة، مرجع سابق.

من المحتم زيادة الإنتاج الغذائي، وعلى الأخص في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وذلك لتلبية احتياجات الذين يعانون من نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي، ولتلبية الاحتياجات الغذائية الإضافية الناجمة عن النمو السكاني، ثم لتلبية الطلب على المنتجات الغذائية الجديدة نتيجة لارتفاع مستويات المعيشة وتغير الأنماط الاستهلاكية. ويتعين تحقيق هذه الزيادة في الإنتاج دون إلقاء مزيد من الأعباء المفرطة على كاهل المزارعين، وفي ظل الحفاظ على الطاقات الإنتاجية، وكفالة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحماية البيئة في آن واحد .وفي عديد من أرجاء العالم، يؤدى تطبيق السياسات والبرامج التي تتجاهل مقومات الاستدامة أو التي تشوبها أوجه قصور أخرى، وإتباع التكنولوجيات غير المناسبة، ونقص المؤسسات ومرافق البنية الأساسية في الريف، وانتشار الآفات والأمراض، إلى انعدام الكفاءة وإهدار الموارد الطبيعية والبشرية والمدخلات والمنتجات. كما تتعرض قاعدة موارد الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات للإجهاد، وتتهددها مشكلات مثل التصحر، وإزالة الغابات، والإفراط في الصيد، وزيادة طاقة أساطيل الصيد، وفقدان التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الاستخدام غير الكفء للمياه، وتغير المناخ، واستنفاد طبقة الأوزون. وتلك العوامل تترك كلها تأثيرا سلبيان على الأمن الغذائي وعلى البيئة في آن واحد.

د. السياسات المتعلقة بالتجارة في السلع الغذائية والزراعية وبالمبادلات التجارية عامة الهادفة إلى تعزيز الأمن الغذائي للجميع من خلال نظام تجارى عالمي عادل ومستند إلى قوى السوق:

إن التجارة عنصر أساسي في تحقيق الأمن الغذائي العالمي. فالتجارة تحقق الاستخدام الفعال للموارد وتنشط النمو الاقتصادي الذي يضطلع بدور حاسم في تحسين الأمن الغذائي. والتجارة تسمح لاستهلاك الأغذية بأن يفوق إنتاج الأغذية، وتساعد على الحد من تقلبات الإنتاج والاستهلاك، وتخفف بعض الشيء من أعباء الاحتفاظ بالمخزونات .وللتجارة تأثير كبير على فرص الحصول على الأغذية، بفضل انعكاساتها الإيجابية على النمو الاقتصادي والدخل والعمالة. وإتباع سياسات اقتصادية واجتماعية

قطرية مناسبة هو خير سبيل يضمن استفادة الجميع، بما فيه الفقراء، من النمو الاقتصادي. كما أن السياسات التجارية السليمة تعزز الهدفين المتمثلين في تحقيق النمو المستدام وتوفير الأمن الغذائي [7].

ه- **السياسات الدولية والإقليمية** :

بإمكان المجتمع الدولي أن يؤدى دورا رئيسيا في هذا الصدد بدعمه لاعتماد السياسات القطرية الملائمة وبتقديمه عند الضرورة مساعدات فنية ومالية تعين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحول على تعزيز الأمن الغذائي. وقد زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغيرها من التدفقات المالية الخاصة زيادة ملموسة في الآونة الأخيرة، وأتاحت بذلك مصدرا مهما من مصادر الموارد الخارجية .وسجلت المساعدة الإنمائية الرسمية هبوطا خلال السنوات الماضية. وتعد هذه المساعدة الإنمائية الرسمية، في سياق الأمن الغذائي، حاسمة الأهمية للبلدان والقطاعات التي تركتها جانبا مصادر التمويل الخارجي الأخرى .

و- **السياسات التنموية القطرية**:

ينبغي أن تعطى جميع الأطراف المشاركة في عملية التنمية، بما في ذلك المستثمرون والجهات المتبرعة، الأولوية للقطاعات المتصلة بالأمن الغذائي في اقتصاديات البلدان النامية. وتحقيقها لهذه الغاية، ينبغي أن تتبنى الحكومات السياسات التي تشجع الاستثمارات الخارجية والمحلية المباشرة والاستخدام الفعال للمساعدات الإنمائية .

[7] - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، التقرير النهائي للدورة السابعة والعشرون بعد المائة، مرجع سابق.

3-2 السياسات الداعمة والمعززة للاستثمار في القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر والوطن العربي

تحتاج بلدان نامية كثيرة إلى أن تتخطى عدم الاكتراث الذي ساد مؤخرا إزاء الاستثمار في التنمية الزراعية والريفية، وأن تقوم بتعبئة موارد استثمارية كافية لدعم الأمن الغذائي المستدام والتنمية الريفية المتنوعة. ومن الجوهري في هذا الصدد أن تتوافر على صعيد السياسات بيئة سليمة تتيح لهذه الاستثمارات المتصلة بالأغذية أن تحقق كل ما تنطوي عليه من إمكانيات. ومعظم الموارد اللازمة لتلك الاستثمارات ستأتى من المصادر المحلية، عامة كانت أو خاصة. وينبغي للحكومات أن توفر إطارا اقتصاديا وقانونيا يعزز كفاءة الأسواق التي تشجع القطاع الخاص على تعبئة المدخرات وتوظيف الاستثمارات وتكوين رأس المال. كما ينبغي لها أن تخصص حصة مناسبة من نفقاتها للاستثمارات التي تعزز الأمن الغذائي المستدام [8].

إن الإنتاج الغذائي والتنمية الريفية، وعلى الأخص في البلدان التي تفتقر افتقارا شديدا إلى الأمن الغذائي، يتطلبان استخدام تكنولوجيات مناسبة ومتقدمة تشجع، في ظل احترام معايير التنمية المستدامة والتقاليد الغذائية المحلية، على تحديث أساليب الإنتاج المحلى وتيسير نقل التكنولوجيا. وكي يتسنى الاستفادة بصورة كاملة من هذه التكنولوجيات يتعين تنمية الموارد البشرية المحلية بتنفيذ برامج للتدريب التعليم والارتقاء بالمهارات. ومن شأن الجهود القطرية الرامية إلى زيادة الطاقات المحلية والمقترنة بالتعاون الدولة المتضافر أن تيسر تطبيق الدراية الفنية والتكنولوجيا في المناطق ذات الظروف المتشابهة، فضلا عن استحداث أساليب فنية جديدة .ومن الأمور التي تساعد على ذلك قيام تعاون دولي نشط، وعلى الأخص لصالح البلدان النامية، على محور الشمال والجنوب ومحور الجنوب والجنوب على حد سواء .

[8] - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، موجز إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، متاح على الموقع http://www.aoad.org/strategy/summary.htm، تاريخ التصفح 2013/05/25.

تتطلب الزراعة الحديثة استثمارات رأسمالية وخبرات معرفية كثيفة، حيث تعتبر زيادة الاستثمار الرأسمالي وتحديد أولوياته وتحسين كفاءة توظيفه من أهم تحديات التنمية الزراعة العربية بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، وهي ضرورة ملحة للتوسع الأفقي والرأسي.

وتوضح خارطة توزيع الاستثمارات العربية القطاعية، ضعف الاستثمارات الموجهة للزراعة مقارنة بالقطاعات الأخرى في معظم الدول العربية .وقد جعل هذا الوضع القطاع الزراعي الأكثر فقراً في موارده ومخصصاته الاستثمارية، سواء في مجالات البحث والتطوير أو مشروعات التنمية المتكاملة، أو في مجال توفر المرافق والخدمات الزراعية .كما أدت هذه التوجهات إلى تواضع الاستثمارات المخصصة لبرامج التسويق وتصنيع المدخلات، والتصنيع الزراعي بشكل عام، بالمقارنة مع أهمية الصناعات التحويلية الغذائية في تحقيق نسب أعلى من القيمة المضافة وزيادة أسعار السلع الغذائية، ومضاعفة العائد للمزارعين، وما توفره صناعة مستلزمات الإنتاج الزراعي من فرص كبيرة لزيادة الإنتاج وتحسين نوعية السلع والثمار.

وقدرت الاستثمارات العربية البينية الخاصة بحوالي 14 مليار دولار عـــــام 2007 ، بلغت حصة القطاع الزراعي منها حوالي 6 في المائة .وهو ما يقل كثيراً عن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول العربية.

يضاف إلى ذلك قصور سياسات التمويل وضعف نسبة القروض ذات الأجل المتوسط والطويل، حيث بلغت نسبة القروض قصيرة الأجل حوالي 85 في المائة من مجمل التمويل للقطاع الزراعي .وهذا ما يحرم المزارعين من إمكانات التطوير الفعلية لمزارعهم .آما أن هناك خلل آخر في توزيع الاستثمارات الزراعية العربية مما يعيق التكامل بين الموارد والاستثمارات ويهمل القواعد الاقتصادية الهامة مثل الميزة النسبية، وعدم القدرة على ترتيب الأولويات، وعدم تطبيق المعايير السليمة في توجيه الاستثمارات إلى المناطق الأكثر وعداً من الناحيتين الإنتاجية والاجتماعية.

وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الخاص في مشاريع إنتاج الغذاء، فبالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية في سبيل تطوير القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمارات في مشاريع إنتاج الغذاء، إلا أن استجابة القطاع الخاص للقيام بالدور المطلوب منه في التنمية الزراعية مازال ضعيفاً، حيث اتجهت الاستثمارات الخاصة إلى القطاعات الأخرى الأكثر ربحية من القطاع الزراعي. ولقد ازداد اهتمام القطاع الخاص في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة بالتوجه نحو إقامة المشاريع الزراعية في الدول التي تتوفر فيها الموارد المائية والعوامل المساعدة الأخرى.

رابعا : البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي (2011-2031) ونصيب الجزائر منه.

بلغ العجز الغذائي العربي حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية سنة 2010 ما يقارب 37 مليار دولار منها 21.5 مليار دولار تخص الحبوب، بينما بلغت قيمة هذا العجز 37.7 مليار دولار سنة 2009، و43.2 مليار دولار سنة 2008، حيث بلغت أسعار المواد الغذائية ذروتها مخلفة أزمة غذائية عالمية أدت إلى نشوب مظاهرات على المستوى العالمي، خاصة في الدول العربية، وحسب المختصين فإن هذه الفجوة ستبقى مرشحة للاتساع في السنوات القادمة ما لم تتضافر الجهود وعلى كافة المستويات لتقليصها [9].

ولهذا الشأن سطرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية برنامجا طارئا للأمن الغذائي العربي للفترة 2011-2031، والذي اعتمد غداة الأزمة الغذائية العالمية لسنة 2007و 2008 ويسعى هذا البرنامج إلى تقليص الفجوة الغذائية على المستوى العربي بشكل مستدام.

[9] - طارق بن موسى الزدجالي، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، تصريح بمناسبة اليوم العربي للزراعة بتاريخ 2013/09/27 بالجزائر، متاح على الموقع: http://www.annasronline.com/index.php

وتوقعت المنظمة أن يبلغ حجم الاستثمار العربي في القطاع الزراعي ما يقارب 27 مليار دولار منها 15 مليار دولار في الجزائر وحدها خلال الخمس سنوات (2011-2016)، وذلك بحكم أن الجزائر تخصص قرابة 3 ملايير دولار سنويا للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية، وهي من الدول التي تخصص أموالا كبيرة للقطاع الزراعي في الوطن العربي إلى جانب مصر والسودان.

وبموجب هذه الجهود فإنه من المتوقع أن يحقق هذا البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي زيادة صافية في إنتاج القمح بنحو 20.4 مليون طن ما يعادل حوالي 81.3 في المائة من حجم الإنتاج الحالي و3.2 مليون طن من الشعير حوالي 56.5 في المائة من الإنتاج الحالي و3.95 مليون طن من الذرة أي ما يعادل 52 في المائة. كما يتوقع أن يوفر البرنامج فرص عمل كبيرة تصل الى نحو 8.9 مليون منصب عمل سنة 2031.

وتبقى هذه الجهود والطموحات رهينة الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تتسم بها هذه الأقطار في المستقبل، وبمدى نجاعة وعقلانية الإنفاق على الاستثمار الفلاحي الحقيقي الذي يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه الدول.

الخلاصة

لقد كان للأزمة الغذائية بعدد من مناطق العالم دور في تعزيز الإرادة الجماعية لعدد من الشعوب من أجل العمل المكثف لإعطاء الأولوية للفلاحة والتنمية الريفية والدفع بالمشاريع المشتركة في هذا المجال إلى الأمام. كما كان للتغيرات التي يشهدها العالم حاليا جراء الأزمة الاقتصادية وتراجع الطلب في الأسواق العالمية وتقلص نسبة الاستثمارات والتغيرات المناخية والتصحر كان لذلك دور في تنامي الحس الجماعي للدول العربية والمغاربية بالخصوص لتعزيز التعاون والتشاور في المجال الفلاحي.

إن الجزائر والدول العربية جميعا مطالبة بإنعاش الاستثمارات في القطاع الفلاحي وعقلنة الموارد المائية والعمل على تعزيز البنيات والشبكات التجارية، وبتعزيز التعاون والتكامل الزراعي وذلك نظرا للدور الذي يمكن أن يلعبه الأمن الغذائي في تحقيق الاستقرار والأمن في مفهومهما الواسع بهذه الدول.

ولتطوير وتشجيع الاستثمارات الفلاحية القطرية والإقليمية في القطاع الفلاحي فإن ذلك يتوقف على توفر الإدارة التي تشكل أهم التحديات في عالم التنمية، ثم يليها إعداد الخطط والسياسات لتيسير حركة عوامل الإنتاج لصالح الإنتاج الزراعي وتسهيل وتشجيع انتقال العمالة ورؤوس الأموال وتحقيق التوازن في تخصيص وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة، كما يتطلب تقليص الفجوة الغذائية الاهتمام بتكوين رأس المال البشري والكفاءات الفكرية والعلمية وعصرنة القطاع، ومواجهة التطورات والتحديات العالمية في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة من خلال إقامة تكتل اقتصادي إقليمي لتقوية الموقف التفاوضي العربي والمغاربي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى والاستفادة من المزايا والاستثناءات التي تتيحها الاتفاقات التجارية الدولية.

المراجع :

1- أحمد أمين بيضون، الأمن الغذائي في العالم العربي مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق بيروت، 2001.

2- أكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، 2002م.

3- إسماعيل عرباجي، الأمن الغذائي والعولمة، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي حول الأمن الغذائي العربي، المنضم من طرف الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، أيام 24/23 أفريل 2008، الجزائر العاصمة.

4- السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر 2000م.

5- الطويل، رواء زكي. العولمة ونقل التكنولوجيا. الندوة العلمية والتربوية الخامسة عشرة (الجامعة وتأهيل الخصوصيات الوطنية) جامعة الموصل، العراق، 2001.

6- سعود، حسن، التكامل الزراعي العربي ضرورة قومية لتحقيق الأمن الغذائي العربي، مجلة الزراعة والمياه، العدد 20، جامعة الدول العربية، أكساد، 2000.

7- لرقام جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006م غير منشورة.

8- مراياتي، محمد، نحو اكتساب التكنولوجيا في الوطن العربي مع تغيرات بداية القرن الحادي والعشرين. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا- الاسكوا – بيروت، 2003.

9- يوسف، بكري (2007)،الفجوة الغذائية في الدول العربية. المركز السوداني للخدمات الصحفية. كانون الأول عام، 2007.

10- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، التقرير النهائي للدورة السابعة والعشرون بعد المائة، روما، 2004/03/29، متاح على الموقع: http://www.fao.org/docrep/meeting/008/ .

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، موجز إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، متاح على الموقع: http://www.aoad.org/strategy/summary.htm .

12- عالم الفلاحة والزراعة على الموقع WWW.APICULTU، بتاريخ 2009/09/28.